Ministry Of Higher Education And
Scientific Research
University Of Thi-qar
College of Arts
A scientific and Refereed
Journal Issued by College of Arts

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ذي قار – كلية الآداب
مجلة آداب ذي قار
مجلة علمية فصلية محكمة

العدد: ٢٢٢
التاريخ ١٤/١١/٢٠١٧

إلى / أ.م.د. علي جواد وتوت
الباحث:- مهند وليد خضير

م/ قبول نشر

نهديكم أطيب تحياتنا ....

تدارست هيئة تحرير مجلة آداب ذي قار العلمية البحث المقدم من قبلكم والموسوم :

السياسات الاجتماعية في برامج الأحزاب الإسلامية (دراسة اجتماعية في مدينة الناصرية)

وبعد الاطلاع على آراء السادة المقومين فقد تقرر قبول البحث للنشر في الأعداد القادمة من المجلة .

تمنياتنا لكم بالتوفيق.....مع التقدير

أ.د. عواد كاظم لفتة
مدير التحرير

نسخة منه إلى
الصادر

المراسلات : العراق- ذي قار – مكتب بريد الناصرية – ص . ب (٩٧٠)
الهاتف المحمول : ٠٧٨١٦١٨٨٧٩٢ E-mail : arts-mag@yahoo.com
العنوان : ذي قار – الناصرية – محاور ملعب الادارة المحلية

السياسات الاجتماعية في برامج الاحزاب الاسلامية

دراسة اجتماعية في مدينة الناصرية

أ. م. د. علي جواد وتوت مهند وليد خضير
جامعة القادسية / كلية الاداب

ملخص البحث

لتحقيق اهداف البحث، حاولنا تقديم إجابة عن مجموعة تساؤلات طرحتها مشكلة البحث، كان اهمها: (ماهية السياسات الاجتماعية) في برامج الأحزاب السياسية الإسلامية في العراق؟ وما المقصود (بالسياسة الاجتماعية)؟ وما مفهوم الحزب السياسي ؟ وما الذي يميز الاحزاب الاسلامية عن غيرها من الاحزاب ؟ وما المقصود بالبرنامج السياسي للحزب ؟ ولمعرفة ماهية السياسات الاجتماعية وواقعها في برامج الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية وفي مدينة الناصرية بالتحديد، استخدم منهج المسح الاجتماعي، في إطار بحث ميداني في مدينة الناصرية (أحدى مدن العراق الجنوبية) بوصفها نموذجاً للمجتمع العراقي، من خلال اختيار عينتين، الاولى عينة عامة تمثلت (٩٠) فرد من سكنة مدينة الناصرية وبالتحديد من أصحاب الشهادات حصراً، والثانية عينة خاصة بأعضاء الاحزاب الاسلامية تمثلت (٣٠)عضواً من تلك الاحزاب الاسلامية في مدينة الناصرية.

المبحث الاول
عناصر البحث

وقد تضمنت هذه العناصر ما يأتي:

أولاً: مشكلة البحث

تمثل موضوعة السياسات الاجتماعية بشكل عام، وتلك التي تقدمها البرامج السياسية للأحزاب الإسلامية قضية مهمة حاولنا بحثها. إذ إن توالي الأزمات في المشهد السياسي العراقي منذ ابريل ٢٠٠٣، والذي رافقه تعثر واضح في تحقيق الرفاه العام لجميع الإفراد على الرغم من الوفرة المالية التي حققها الريع العراقي (ممثلاً بالنفط) يعبر بشكل لا لبَس فيه عن فشل في الأداء السياسي، ويمثّل الارتباك في السياسات الاجتماعية أحد أهم مفاصله. هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى، فقد افرزت حداثة الديمقراطية السياسية في العراق عن وصول احزابٍ وقوى سياسية كانت الاسلامية منها تشكل الاغلبية الى السلطة وهي لا تفقه من الديمقراطية سوى صناديق الاقتراع، وقد كان للأحزاب السياسية الاسلامية تمثل الغالبية، وبفعل انعدام الرؤى السياسية لهذه الاحزاب والقوى لكيفية بناء الدولة واعتمادها على آليات غير حداثية فلسفة لها (الدين – الطائفة)، كما أن الاهداف السياسية لمعظمها– ممن له تاريخ– كانت تتمحور حول كيفية اسقاط النظام الدكتاتوري، دون التفكير في مرحلة ما بعد اسقاط النظام، فضلاً عن ذلك فإن الاحزاب الاسلامية وبعد اكثر من ثلاث دورات انتخابية (٤ سنوات لكل دورة) لم تُنضج برامج تضع السياسات الاجتماعية ضمن أولوياتها، بل لم تكن قد أولت اهتماماً لوضع برامج سياسية في بداياتها إلا ما ندر.

إن السياسة الاجتماعية هي السبيل إلى معالجة المشكلات الاجتماعية والتنموية التي يعاني منها المجتمع العراقي في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت بعد نيسان من عام ٢٠٠٣، وهذا يتطلب ضرورة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية من قبل الحكومة وصانعي القرار وتطبيقها على ارض الواقع. فالسياسة الاجتماعية التي كانت تعني تقديم الخدمات مثل الصحة والتعليم والسكن والأمن، باتت اليوم تستهدف تحقيق مكاسب اجتماعية مستدامة وإلغاء التهميش بين جميع إفراد

المجتمع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص للعمل بدلاً من تقديم المساعدة، أي أصبحت برامج السياسات الاجتماعية تخطو نحو تمكين الفرد في المجتمع.

ثانياً: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من وجهة نظرنا في:

الاهمية الموضوعية نظراً لما تمثله السياسات الاجتماعية من تحدً للدولة في الارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لجميع إفراد المجتمع. ولما كان للأحزاب السياسية الإسلامية بعد عام ٢٠٠٣ النصيب الأكبر في تشكيل الحكومات العراقية المنتخبة. سيحاول الباحث إبراز صورة مفصلة عن واقع السياسات الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية الإسلامية.

ثالثاً:أهداف البحث

- ماهية السياسات الاجتماعية وتاريخها وأهميتها في الدولة الحديثة .
- السياسات الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية الإسلامية لمدينة الناصرية بالتحديد.

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم

اولاً. السياسة الاجتماعية Social policy

إن تحديد المقصود بالسياسة الاجتماعية هو أمر ما زال محل جدل. فكلا الكلمتان المكونتان لهذا المصطلح تمثل إشكالية فكلمة (سياسة) تشير بصفة عامة إلى مجموعة محددة – بقدر من الوضوح – من الأفكار الخاصة بما يجب عمله في نطاق أو ميدان معين، وهذه الأفكار غالبًا ما تكون مدونة، ويتم تبنيها رسمياً بواسطة الجهاز المعنّي بصنع القرار في هذا النطاق أو الميدان[١].

فالسياسة هي الوسائل التي تُستخدم بها السَلطة لتفعيل الأنشطة الحكومية في نطاق مُعين على وفق مضمون متميَز[٢]. وفي المعجم السياسي الحديث عرفت السياسة (Policy) بأنها مجموعة قرارات يتخذها عنصر سياسي أو مجموعة سياسية بشأن اختيار الأهداف المتعلقة بحالة معينة وطرائق الحصول عليها، وينبغي إن تكون هذه القرارات، من حيث المبدأ، ضمن قدرة واضع السياسات على تحقيقها[٣].

ولقد تعددت بشكل عام التعريفات الخاصة بالسياسة الاجتماعية فيراها (ميتشل) على سبيل المثال على أنها سياسة ذات طابع اجتماعي تتبعها الدولة تتولى من خلالها الإشراف على الخدمات الاجتماعية الشاملة، وذات النوعية العالية والفعالة للخدمات التي تؤديها لمحاربة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع[٤].

فيما يعرفها ريتشارد تتمس (R.Titmuss) على أنها: خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات، لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع[٥]. اما مارشال (Marshll) فقد اشار الى أنها (سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات العامة

---

[١]جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ط ٢، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الثاني، القاهرة,٢٠٠٧، ص ٧١٦

[٢]أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ط٤،ترجمة: د.فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية,٢٠٠٥، ص ٤٦٧

[٣].احمد عطية الله السعيد: المعجم السياسي الحديث، بغداد – بيروت، شركة بهجة المعرفة، بلا سنة نشر، ص ٣١٧

[٤]الدكتور يوسف الياس وآخرون قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية، ط ١، العدد ٧٧، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المنامة، ٢٠١٣، ص ٨٣

[٥]منى عطية خزام خليل، العولمة والسياسة الاجتماعية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠, ص ٢٢

والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها)[١]. وعرفها طلعت السروجي بأنها: مجموعة من المسارات التي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ومقابلة الحاجات الإنسانية خلال خطة عملية وبرامج ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي في المجتمع لتحقيق العدالة من الدخل والخدمات[٢]. وعرفتها الدكتورة ناهده عبد الكريم بناءً على علاقتها بالسياسة العامة للدولة فأشارت لها بصفة (الرسمية) فوضعت لها التعريف التالي: السياسة الاجتماعية (Social Policy) الرسمية، جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، أو السياسة الحكومية التي تعني ما تقوم به الحكومة أو ما تعتزم القيام به لحل مشكلة يعاني منها المجتمع، أو لتحقيق أهداف ينشدها المجتمع[٣]. ورأى جورج القصيفي مستشار التنمية البشرية بأنه يمكن حالياً التمييز بين مفهومين للسياسة الاجتماعية:

(أ) المفهوم الضيَق حيث يُنظر إلى السياسة الاجتماعية من خلال تقديم مساعدات الرعاية الاجتماعية الأساسية للفئات المهمشة في مجالات الضمان الاجتماعي والصحة والتشغيل... الخ.

(ب) المفهوم الموسَع الذي يهتم بمواضيع العدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع والحماية[٤]. وسوف يتبنى الباحث هذا التعريف إجرائياً.

ثانياً. الحزب السياسي Political Party

من التعاريف الشائعة للحزب تعريف(ادموند بيرك Burke Edmund) والذي عرّف الحزب بأنه (مجموعة من الإفراد متحدين بمسعاهم الموحد مستهدفين تحقيق الصالح العام على أساس مبادئ موحدة اتفقوا عليها)[٥]. وعرفه (أوستن رني) بأنه (جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة)[٦]. فيما عرفه ريمون بودون بأن الأحزاب تجمع أفراد متشابهين على وجه التقريب بمكاناتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، أو بانتماءاتهم الدينية، أو باتجاهاتهم ورؤيتهم العالم. فهذا التجمع يضعهم في مواجهة أولئك الذين يتميزون عنهم وفق المقاييس نفسها[٧]. ويمكن تعريف الحزب السياسي بأنه منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحكم بطريقة قانونية شرعيّة عن طريق العمليّة الانتخابية[٨]. ويعرف جوردون مارشال الأحزاب السياسية Political Parties هي التنظيمات الرسمية التي تمثل أهداف ومصالح مختلف القوى الاجتماعية الاقتصادية الموجودة في المجال السياسي[٩]. الأحزاب السياسية هي الأداة التنظيمية التي يتم من خلالها تجنيد المرشحين لشغل المناصب المختلفة، وترويج الإيديولوجيات بين الناس. وتسعى الأحزاب إلى تنظيم المؤسسات الحكومية والسيطرة عليها، وإعداد القيادات على المستوى القومي[١٠]. ويتمثل التعريفٌ الاكثر قبولاً في أن (الأحزاب تجمعّات منظّمة رسمياً بالغرض الصريح والمعلن المتمثل في الحصول على السلطة والمحافظة عليها قانونياً، إما بصورة منفردة أو ائتلاف أو منافسة انتخابية مع تجمعات أخرى مماثلة)[١١].

ثالثاً. الأحزاب الإسلامية Islamist Parties

---

[١]منى عطية خزام خليل، مصدر سابق، ص ٢٢

[٢]نفسه ،ص ٢٤

[٣]شمران العجلي،السياسات الاجتماعية في العراق، مراجعة وتحرير: كامل جاسم المراياتي، ط ١،بغداد ،بيت ألحكمة ، ٢٠١١ ،ص١٤

[٤]الدكتور يوسف الياس وآخرون قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية، ط ١، العدد ٧٧، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المنامة، ٢٠١٣ ،ص١٥٣

[٥]نفسه, ص ١١٥

[٦]نفسه

[٧]ريمون بودون, المعجم النقدي في علم الاجتماع, الجزء الأول, ترجمة: وجيه اسعد وفرانسوا بوريكو, دمشق , منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, ٢٠٠٧, ص٤٢٥

[٨]أنتوني غدنز, علم الاجتماع, مصدر سابق, ص ٤٨٢

[٩]جوردون مارشال,المصدر السابق, ص (٨٨-٨٩)

[١٠]نفسه

[١١]بي.سي.سميث, كيف نفهم سياسات العالم الثالث, ط١ , ترجمة: خليل كلفت, القاهرة, المركز القومي للترجمة, ٢٠١١, ص ٢٥٦

يجمع مصطلح الإسلام السياسي كلّ الجماعات التي تتخذ من الإسلام، ايديولوجيا، في تحركها السّياسي، وترنو إلى تطبيقه عند الوصول إلى السلطة، على انه منهج للحياة صالح لكل زمان ومكان[١]. إن مصطلح (الإسلام السياسي) حديث يستخدم لوصف جميع الأفكار والنشاطات والحركات التي تعتمد الإسلام أرضية لها سواء في المنطلقات أم المواقف أم تفسير الإحداث. كما يوصف به العلماء المسلمين والإصلاحيين والمفكري
الإسلاميين المهتمين بالسياسة [٢]. كما أنها أيديولوجية تنطوي على عدة اعتبارات تحاول إقحام كل شيء في الدين[٣].

رابعاً. البرنامج Program

أشار دافيد هيوم في كتابه (محاولة حول الأحزاب) إلى أن البرنامج يلعب دوراً أساسيا في المرحلة البدائية للحزب، بحيث يعمل على تكتيل إفراد متفرقين[٤]. ويعرف البرنامج السياسي بأنه البضاعة التي تقَدم للناخبين من قبل أحد الأحزاب. وتلبي برامجُ الأحزابِ مهمتين اساسيتين: الأولى التعبير عن مصالح الشعب (مطالب عامة) والأخرى تمثيل المواطنين (الأحزاب باسم الإرادة الشعبية) ومن خلال البرنامج الحزبي يمكن للناخبين معرفة ما إذا كان الحزب لديه إحساس كافٍ للمشاكل المجتمعية، وإذا كانوا قادرين على تقديم الاقتراحات المناسبة لحل المشاكل والتحديات[٥]. وبرنامج الحزب الاساسي يشكل هوية الحزب ويوفر التوجه العام العام للمواطنين والناخبين على مبادئ وأفكار الحزب، ويبرر الحزب وجوده من خلال برنامجه، وكذلك يشرح كيف يميز نفسه عن الاخرين[٦]. كما يُعرف البرنامج السياسي للحزب بأنه بيان رسمي وإعلان بعقيدة حزب سياسي وقيمه ومواقفه السياسية. ويطلق على البيانات أو المواقف المعينة للبرنامج عبارة: اللوحات. كما يذكر الهجابي إن البرنامج السياسي هو سياسي في المقام الأول قبل ان يكون مسودات أبواب وفصول وخبراء ووعود. وهو مسؤولية والتزام بوصفه يقرّر مصير بلاد ومستقبل حياة بشر لسنوات، وهذه مهمة الأحزاب السياسية[٧].

---

(١) رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الاسلام السياسي بالعراق، ط ٣ ، دبي، المسبار ٢٠١٣، ص ٩

(٢) صلاح عبد الرزاق، الإسلام السياسي والدولة الإسلامية المعاصرة, بغداد، دار الحوراء، ٢٠٠٦ , ص ٨٥

(٣) نفسه , ص ٢١

(٤)موريس دوفرجيه: الأحزاب السياسية،ترجمة : علي مقلد وعبد الحسن سعد،بيروت،دار النهار، ط٣، ١٩٨٠, ص ٣.

(5) Hofmeister,W and Grabow,K.(2011). Political Parties Functions and Organisation in Democratic Societies . Konrad Adenauer Stiftung. Singapore. 1ST Edition. p: 17

(٦) Hofmeister,W and Grabow,K ، مصدر سابق، ص ٤٠

(٧)محمد الهجابي، في كيف يجري ابتذال مفهوم البرنامج السياسي، الحوار المتمدن، العدد (٣٥٢٣) في ٢٠١١/١٠/٢٢، وقت الدخول ٢٠١٧/٣/١٢، بحسب الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=280638

المبحث الرابع

السياسات الاجتماعية .. نشوءها وطبيعتها

تمهيد

تعد السياسات الاجتماعية موضوعة شائكة ومحل جدل كبير من قبل المختصين بهذا الشأن، فقد اختلف الكثير حول تحديد ماهيتها وأهدافها، وكانت للازمات والحروب التي مر بها العالم، دور فاعل في نشوء السياسات الاجتماعية بهدف مجابهة الفقر والحرمان الذي اصبح يهدد الانسانية بمختلف بقاع العالم. حيث برزت السياسة الاجتماعية في بادئ الامر برسم خطط تقديم المعونة للمحتاجين، وبعدها تطورت الى أهداف اسمى من ذلك، مطالبة بالعدالة الاجتماعية، وإلغاء التهميش بين الافراد، وتمكين الافراد من النهوض بأنفسهم بدلاً من طلب الحاجة، لتصبح السياسات الاجتماعية مشروع حكومي يترجم من خلال رسم البرامج والخطط التي يكون من واجبها النهوض بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للإفراد، لكي يتم تحويل السياسات الاجتماعية من نظام الرعاية ودرء المخاطر الى نظام الحقوق المشروعة دستورياً. فضلاً عن ذلك فأن تمويل السياسات الاجتماعية يعتمد بالدرجة الاساس على الدعم الحكومي، من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي لجميع الافراد بدون استثناء. والسياسات الاجتماعية في الدول النامية وخاصة في العراق، تكاد ان تكون معدومة، وغير واضحة المعالم، بشكل لا يتناسب مع حجم المشكلات الاجتماعية التي تواجه أفراد المجتمع العراقي، ويرجع سبب ذلك لعدم اعطاء هذا الموضوع الاهمية الكافية من قبل صانعي القرار، أو بالأحرى افتقاد الكفاءات المتخصصة بهذا الشأن بين صفوف النخبة السياسية التي تدير المشهد السياسي العراقي .

أولاً : السياسات الاجتماعية .. موجز تاريخي

تعد السياسة الاجتماعية محصلة التفكير المنظم الذي يستند الى أيديولوجية المجتمع، ويسعى الى تحديد الاهداف الاستراتيجية طويلة الاجل ويوضح مجالات وخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية من أجل تمكين الفئات المستهدفة من الحصول على الخدمات وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات تجاه الاهداف المجتمعية[١]. فهي بمثابة المعيار الفاصل الذي يحكم على مدى نجاح الدولة في رعاية أبنائها، بل وأصبحت الحكومات في الدول المتقدمة والرأسمالية على وجه الخصوص تنجح وتستمر في الحكم بمقدار ما توليه من رعاية واهتمام بالسياسات الاجتماعية[٢]. وتشمل السياسات الاجتماعية المتكاملة (مجموع الاجراءات الهادفة الى توفير الرفاه الاجتماعي وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية عبر توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في مختلف مراحل عملية التنمية. وقد عالجت في الوقت ذاته، الى جانب قضايا الانصاف والاحتواء والحقوق، جميع أوجه الانتاج وإعادة الانتاج والحماية وإعادة التوزيع على الصعيد الاجتماعي)، ومن المفاهيم الخاطئة الشائعة حول السياسات الاجتماعية هو الاعتقاد بأن السياسة الاجتماعية هي مرادف للخدمات الاجتماعية (كالصحة والرعاية وما الى ذلك)[٣]. وتدخل السياسات الاجتماعية ضمن الجهود الاصلاحية في مواجهة المشكلات الاجتماعية، حيث تتشكل السياسات الاجتماعية من البرامج التي توجه لحل مختلف المشكلات، لتسعى السياسة الاجتماعية الى الارتقاء بنوعية الحياة في اي مجتمع، وفي بناء السياسة الاجتماعية، نجد من الضروري الاخذ بالاعتبار البعد العالمي، باعتبار أن كثير من المنظمات والقوى الدولية من الممكن ان تلعب دوراً في انجاز بعض المشروعات من خلال الدعوى للمشاركة في مناقشة السياسات الاجتماعية المتعلقة ببعض المشروعات[٤]. ونذكر على سبيل المثال بعض نماذج السياسات الاجتماعية في الدول النامية. ففي الاردن قامت وزارة التنمية

---

(١)احمد إبراهيم حمزة , السياسة الاجتماعية , ط ١ , عمان , دار المسيرة للنشر والتوزيع , ٢٠١٥، ص ٣٣٥ .

(٢) نفسه

(٣) الامم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) , السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة , التقرير الثاني , ٢٠٠٨، ص ٧ .

(٤) نفسه (٧٢ – ٨٥).

الاجتماعية بتنفيذ مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية، وقد تضمن المشروع عدداً من الاهداف الاستراتيجية ومنها: رفع نسبة المستفيدين، وقيمة المعونة الوطنية للفقراء[١]. وفي البحرين تقوم الحكومة بعدد من الاستراتيجيات للحماية الاجتماعية للفقراء خلال مساعدة الاسر الفقيرة على إقامة مشروعات منتجة تساعد في زيادة مستويات دخولهم، كمشروع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتقديم قروضاً صغيرةً وميسرةً للفئات ذات الدخل المحدود، وكذلك العمل على خفض معدلات البطالة خلال المشروع الوطني للتوظيف. وقد حاولت الحكومة الكويتية الحد من مشكلة البطالة بتبني عدد من السياسات، منها الارتقاء التكنولوجي بمؤسسات القطاع الخاص حتى تستبدل التكنولوجيا كثيفة العمالة بالتكنولوجيا كثيفة رأس المال، وذلك لإتاحة فرص عمل جديدة للعمالة الكويتية المؤهلة، وتغيير سياسات التعليم والتدريب لربطها بسوق العمل[٢].

ثانياً : السياسات الاجتماعية في العراق

إن نجاح أية سياسة اجتماعية يرتبط مباشرة بطرق وأساليب التنفيذ وهذا يتطلب تبني طرقاً أكثر فاعلية وكفاءة لتنفيذ وترجمة السياسة الاجتماعية عبر الهيئات والمؤسسات الموجودة بالفعل في المجتمع أو انشاء مؤسسات تتولى هذه المسئولية[٣]. ومن وجهة نظر تاريخية، جميع السياسات الاجتماعية لها هدف رئيس هو تخفيف أو منع الفقر المطلق أو النسبي للسكان من خلال التغلب على الظروف والأوضاع المؤدية له[٤]. وفي العراق ومنذ قيام الدولة لم تستند السياسة الاجتماعية الى إطار مرجعي معرفي واضح المعالم، بل ان إطارها كان مركباً او خليطاً من توجهات دينية وعشائرية وسياسية غير متجانسة وذلك لأسباب عدة منها غياب البحوث العلمية والاعتماد على التجارب الذاتية للمسؤولين ومصالحهم. الى جانب تأثير القوى الخارجية[٥]. وكانت أول أول مبادرات السياسة الاجتماعية العراقية هو وضع أول قانون للعمل سنة ١٩٣٦، وذلك بهدف حماية العمال، وتأمين مستقبلهم ، أما الفلاحين فان الاحتلال البريطاني فرض عليهم قانون دعاوي العشائر الذي نقله المحتلون من بلوجستان، وطبق على العراق واستمر نافذاً حتى عام ١٩٥٨، وبعد عام ١٩٥٨ حيث ألغى النظام الملكي وحل محله النظام الجمهوري،توجهت الدولة العراقية نحو تبني سياسة اجتماعية تحمّل الحكومة مسؤولية مباشرة عن الفقراء والمهمشين والأيتام، والأرامل ... الخ[٦]. وبعد ثورة (١٤) تموز عام ١٩٥٨، بدأت الدولة بإقامة مؤسسات إيوائية للأيتام والمعاقين وغيرهم وأصدرت قوانين ونظماً كان لها دورها خاصة وان المجتمع العراقي شهد تخريج دفعات من المتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، على ان هذا التدخل من قبل الدولة في رعاية المواطنين يعد من اهم مؤشرات السياسة الاجتماعية[٧]. وقد شدد البعثيون بعد وصولهم الى سدة الحكم عام ١٩٦٨، على سياسات الاصلاح الزراعي، للالتفاف على الحزب الشيوعي العراقي، الذي دعم على نحو صاخب الاصلاح الزراعي في ظل حكم عبد الكريم قاسم[٨]. وبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩، أكتسب النظام البعثي مستوى من الدعم واسع النطاق، ويدين هذا الامر بدرجة كبيرة الى الهدوء السياسي الخادع، من قبيل دولة الرعاية الاجتماعية والتطور الكبير في البنى التحتية التي يدخل

---

(١) الامم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) , السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة ، ص ٣٢ .

(٢) نفسه ، ص (٣٣-٣٤)

(٣) نفسه ، ص ٣٤٤ .

(5) Paz,J and Espina,M . (2011) . América Latina y el Caribe: La politica social en el nuevo contexto – Enfoques y experiencias . UNESCO

(٥) شمران العجلي ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(٦) نفسه ، ص ١٧ .

(٧) نفسه ، ص (١٩ – ٢٠) .

(٨) إريك دافيس ،مذكرات دولة ،ترجمة : حاتم عبد الهادي ،الطبعة الاولى ،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،٢٠٠٨ ،ص ٢٨٢ .

فيها شق الطرق وتعبيدها، وإيصال الكهرباء الى القرى، وبناء مجمعات سكنية جديدة بالإضافة الى تأميم النفط[١]. لكن هذه السياسات الاجتماعية التي اوجدتها الدولة العراقية منذ قيامها ١٩٢١، تم تسييسها، وأصبحت امتداداً لتصورات أيديولوجية أفقدتها أهدافها الوطنية وجعلتها تعبيراً عن غايات حزبية ونخبوية، مع أن الدولة العراقية وقعتْ ووافقت على العديد من الاتفاقيات الدولية مثل العهود الدولية (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٢) واتفاقيات بكين عام ١٩٩٥ و (سيداو _ اتفاقية منع كل أشكال التميز ضد المرأة)، فأن التزامها بمبادئ تلك الاتفاقيات كان محدوداً وشكلياً[٢]. وكذلك ينص قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ (على ان تعمل الدولة الى تأمين الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة في حالتي العجز والشيخوخة، وينص أيضاً على أن مركز رعاية المعوقين والعاجزين كلياً يهدف الى تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والترفيهية الى المشمولين بأحكام هذا الفصل من هذا القانون[٣]. وان مراجعة لبعض الاجراءات التي جرى العمل بعد نيسان/٢٠٠٣ تظهر ان السياسة الاجتماعية في العراق ما زالت تنفعل بالأحداث ولا تؤثر فيها قاعدة التحسب والرؤى المستقبلية، حيث نجحت وزارة التخطيط وجهات ساندة عديدة محلية في إصدار خطة للتنمية الوطنية (٢٠١٠ –٢٠١٤) استوعبت أهداف الالفية وملزمات استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، هذا وقد أكدت الخطة على قضايا التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ... الخ . كما نجح العراق بإصدار، أول تقرير للتنمية البشرية بعد عام ٢٠٠٣. كذلك أعادة إنشاء مراكز للبحوث الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بهدف تعزيز القاعدة العلمية للعمل الاجتماعي. وتميز الوضع السائد بعد ٢٠٠٣، بظهور اعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالمرأة والطفولة والفقر ... الخ [٤] .

ويتضح مما سبق ذكره، ان السياسيات الاجتماعية في العراق ظهرت نتيجة الحاجة الملحة اليها لكي تعالج بعض الازمات الموجودة في وقتها، ولم يكن هناك تخطيط مسبق لرسم سياسيات اجتماعية تحاول الارتقاء بواقع المجتمع العراقي، وأن هذه السياسات التي سُنت منذ مطلع الدولة العراقية بعد عام ١٩٢١ وما عقبها بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، لا تتناسب في الوقت الراهن مع حجم المخاطر الاجتماعية التي تهدد المجتمع العراقي من التهميش والبطالة والاستبعاد الاجتماعي والتميز والعنف المتزايد والتفاوت المادي بين افراد المجتمع. وبعد ابريل ٢٠٠٣ وتحول البلاد من نظام الدكتاتوري ذو الحزب الاحادي، الى نظام برلماني فيدرالي مترهل الاحزاب، مما جعل الطموح والآمال تتصاعد في الافق متأملة تحقيق الحياة الكريمة والالتحاق بركب التطور العلمي والتكنولوجي في العالم العربي على أقل التقدير. لكن المخيب للأمل ان هذا الكم الهائل من الاحزاب السياسية التي توافدت بعد عام ٢٠٠٣ لحكم هذا البلد لم تكن تنظر بعين المصلحة العامة ولم تمتلك رؤى ناجعة في بناء الدولة، بقدر ما كانت تجيد المصلحة الخاصة بها، أو بالأحرى كانت تفتقد بين صفوفها الى الكفاءات التي تستطيع اخراج الدولة الحديثة من التعثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي توالت طوال الاربعة عشر عاماً، وبالتالي نلاحظ ان هذه الاحزاب لم تمتلك في برامجها سياسات اجتماعية واضحة إلا ما ندر، وكذلك لم تلتزم في تطبيق برامجها الانتخابية بعد وصولها الى السلطة.

المبحث الخامس
نوع البحث ومنهجه ومجالاته

أولا: نوع البحث

يمكن أن تكون البحوث في علم الاجتماع بصفة عامة وصفية أو تفسيرية أو كليهما. وتهدف البحوث الوصفية إلى اكتشاف الوقائع وعرضها أو إلى وصف العمليات الاجتماعية، فيما تسعى البحوث التفسيرية الى تقديم أسباب سوسيولوجية لحدوث شيء

---

(١)إريك دافيس ، مصدر سابق، ص٢٣٧

(٢) شمران العجلي ،نفسه ، ص ٢١

(٣) نفسه، ص ١٥٠ .

(٤) نفسه، ص (٢٢–٢٥)

ما[1]وبالتالي يمكن ادراج البحث الحالي ضمن الدراسات الوصفية ولذا فقد تم استخدام أكثر من منهج لبحث الموضوع، فمراجعة تاريخ الاحزاب السياسية والسياسات الاجتماعية، تطلّب استخدام المنهج التاريخي، كذلك معرفة طبيعة العلاقة بين الاحزاب السياسية والنظم الديمقراطية ومقارنتها مع بعضها، استوجب استخدام المنهج المقارن، فضلاً عن استخدام منهج المسح الاجتماعي بوصفه منهجاً رئيسياً في البحوث الاجتماعية وذلك لرصد واقع الظاهرة المدروسة في الوقت الراهن.

ثانياً: **مجالات البحث**

١- **المجال المكاني:** والمقصود هنا من المجال المكاني المنطقة الجغرافية التي يجري فيها البحث ميدانياً، وقد تحدد المجال المكاني البحث الحالي بمدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار، والتي تقع في جنوب شرق العراق على نهر الفرات بحدودها الادارية الرسمية.

٢- **المجال الزماني:** يقصد بالمجال الزماني المدة الزمنية التي تستغرقها عملية جمع البيانات الميدانية في البحث، وقد استغرقت عملية توزيع استمارات الاستبيان وإجراء المسح على مجتمع البحث وجمع البيانات في البحث الحالي، مدة زمنية من (٢٠١٧/٤/١ الى ٢٠١٧/٥/١)

٣- **المجال البشري:** تمثل المجال البشري بمجتمع البحث الذي يشمل افراد العينة التي تم تحديدها مسبقاً من أجل الحصول على البيانات اللازمة موضوع البحث.

رابعاً: **أدوات جمع البيانات**

تم استخدام اداة الاستبانة والمقابلة، بالإضافة الى الملاحظة البسيطة.

خامساً: **الوسائل الإحصائية**

لغرض تحليل البيانات الميدانية وتحويلها الى أرقام إحصائية، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (*SPSS*)، باستعمال الأساليب الإحصائية الآتية:

١- جداول التوزيع التكرارية: لتوزيع البيانات وإحصائها.

٢- النسبة المئوية: لمعرفة القيمة النسبية لإجابات المبحوثين.

٣- قانون الوسط الحسابي: لمعرفة المعدل العام للبيانات الإحصائية.

٤- قانون الانحراف المعياري: لمعرفة انحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

٥- قانون معامل ارتباط (بيرسون) *Correlation Coefficient*: للتحقق من ثبات استمارة الاستبيان من خلال معرفة العلاقة بين الاختبار الاول والثاني الذي طبقة على المبحوثين.

---

[1] محمد محمود الجوهري، أسس البحث الاجتماعي، ط ١، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٩، ص ٣٦٤

المبحث السادس
النتائج ومناقشتها

أولاً : البيانات الاولية للعينتين:

١- النوع (ذكور-أناث):

جدول (١)

يوضح توزيع المبحوثين في العينتين العامة والقصدية بحسب النوع

النوع	تكرار العينة العامة	النسبة	تكرار العينة القصدية	النسبة
ذكر	٧٢	%٨٠	٢٥	%٨٣,٣
أنثى	١٨	%٢٠	٥	%١٦,٧
المجموع	٩٠	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

بيّنت المعلومات الاحصائية الواردة في الجدول أعلاه، الذي يوضح التوزيع النوعي لعينتي البحث، وجود تفاوتٍ كبير في نسبة مشاركة الذكور مقارنة بنسبة الاناث، وهذا التفاوت لا يدل على قلة الاناث واقعاً في مجتمع البحث حسب معطيات الواقع الديمغرافي لمدينة الناصرية (مجتمع البحث) لكن هذا التفوق الذكوري الذي سجلته البيانات الميدانية بنسبة (٨٠%) على نسبة الاناث التي سجلت (٢٠%)، ناتج عن أرث تاريخي طويل، ظلت المرأة فيه توضع بمرتبة أدنى من الرجل، فالثقافة العشائرية المسيطرة على مجتمع البحث، والتي تعطي أهمية للذكور أكثر من الاناث، تمنع المرأة من المشاركة الحقيقية في معظم الادوار الاجتماعية أيضاً.

أما عينة ممثلي الاحزاب الاسلامية فقد أشارت إلى وجود تباينٍ كبير في نسبة مشاركة الذكور مقارنة بنسبة الاناث في العمل السياسي، بالرغم من إقرار الدستور العراقي الجديد بعد ٢٠٠٣ قانون (الكوتا) الذي يمنح المرأة نسبة ثابتة من التمثيل السياسي في الانتخابات، إلا إن المشاركة السياسية الفعلية للمرأة تبدو ضعيفة نسبياً ولا ترتقي إلى مستوى المسؤولية، فقد سجلت البيانات الميدانية تفوق الذكور بواقع (٢٥) تكراراً شكلت نسبة (٨٣,٣%) من العينة على نسبة الاناث التي سجلت (٥) تكرارات شكلت نسبة (١٦,٧%).

وهذا ما يؤكد تطابق الاجابة بين العينتين حول واقع النوع في مجتمع مدينة الناصرية، فلا فرق بين المشتغلين في المشهد السياسي وبين مجتمع الناصرية، بل ويمكن تعميم هذا الحال على المجتمع الأكبر في العراق، في النظر إلى المرأة بدونية أو باعتبارها إنسانة ن مرتبة أدنى، فيتم إقصاءها من ممارسة أدوار اجتماعية كثيرة بحجة أن إمكاناتها ليست مساوية لإمكانات الرجل الذي يفوقها، وفقاً لهذا المنظور.

٢- التحصيل الدراسي:

جدول (٢)

يوضح توزيع المبحوثين في العينتين العامة والقصدية بحسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	**تكرار العينة العامة**	النسبة	**تكرار العينة القصدية**	النسبة
ثانوية	—	—	٨	%٢٦,٧
معهد	٢٤	%٢٦,٧	١١	%٣٦,٧
كلية أو جامعة	٦٠	%٦٦,٧	٩	% ٣٠
دراسات عليا	٦	%٦,٧	٢	%٦,٧
المجموع	٩٠	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

عمّد الباحث على اختيار العينة العامة (عشوائية مقصودة) من حملة الشهادات حصراً، ليكونوا من المؤهلين (علمياً) لفهم موضوعة السياسات الاجتماعية. وقد سجلت البيانات الميدانية في الجدول أعلاه الذي يوضح التحصيل الدراسي لعينة البحث، ان اصحاب شهادة البكالوريوس حصلت المرتبة الاولى، مما يشير الى أن: التحصيل الدراسي لغالبية افراد مجتمع البحث هو تعليم جامعي وهذا مما لا يمكن تعميمه على افراد المجتمع في مدينة الناصرية بصورة خاصة أو في العراق بصورةٍ عامة إذ لا توجد احصائيات دقيقة بهذا الشأن، لكن يبدو أن لوجود جامعة في المدينة أثره الكبير في ارتفاع مستوى التعليم الجامعي.

أما عينة ممثلي الاحزاب الاسلامية فكانت اجابتهم لهذا السؤال كالأتي، ان اصحاب شهادة الدبلوم حصلت المرتبة الاولى بواقع ، وبالمرتبة الثانية جاء اصحاب شهادة البكالوريوس، اما المرتبة الثالثة فكانت من اصحاب شهادة الثانوية، اما بالمرتبة الاخيرة فسجلت شهادة الدراسات العليا. مما يشير الى أن: التحصيل الدراسي لمجتمع البحث من العينة الخاصة بأعضاء وقيادات الاحزاب الاسلامي هو تعليم متباين بنسب متفاوتة تضمنت شهادة الدبلوم والبكالوريوس والثانوية والدراسات العليا، مثلما يشير الى أن الاشتغال في السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ يسمح بقبول مستويات تعليمية منخفضة .

جدول (٣)

يوضح رأي عينتي البحث العامة والقصدية حول الاهتمام بالشأن السياسي

الاهتمام بالشأن السياسي واجب ديني	**تكرار العينة العامة**	النسبة	**تكرار العينة القصدية**	النسبة
نعم	٢٢	%٢٤,٤	٢٦	%٨٦,٧
كلا	٦٨	%٧٥,٦	٤	%١٣,٣
المجموع	٩٠	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

اشارت نتائج البيانات في الجدول السابق الذي يوضح رأي عينة البحث حول الاهتمام بالشأن السياسي واجب ديني ام لا، إن غالبية العينة ترى بان الاهتمام بالشأن السياسي ليس واجباً دينياً، وهذا يعكس الطريقة التي يفكر بها الناخب اتجاه العملية الانتخابية وكيفية التعامل معها، كذلك طريقة اختيار الكتلة والمرشح تكون معتمدة على ضابط معين.

أما عينة ممثلي الاحزاب الاسلامية فكانت اجابتهم لهذا السؤال كالأتي، إن معظم أفراد عينة البحث قد أجابوا (نعم)، ونستنتج من ذلك إن غالبية العينة من اعضاء وقيادات الاحزاب الاسلامية ترى ان الشأن السياسي واجب ديني، وهذا مرتبط بخلفيتها الإسلامية كذلك المغزى وراء هذا الرأي هو الحصول على الغطاء الشرعي لهذه الأحزاب وكسب اصوات بعض الناخبين.

جدول (٤)

يوضح اهتمامات عينة البحث العامة والقصدية في أولوية الانتماء والولاء

أولوية الانتماء والولاء	**تكرار العينة العامة**	التسلسل المرتبي	**تكرار العينة القصدية**	التسلسل المرتبي
الانتماء للوطن	٨٦	١	٣٠	١
الانتماء للطائفة	٢١	٢	١٧	٣
الانتماء للعشيرة	٢٠	٣	١٥	٤
الانتماء للحزب	١٩	٤	١٩	٢

في الجدول السابق الذي يوضح توزيع عينة البحث حسب أولوية الانتماء والولاء، اعطت النتائج المرتبة الاولى الى (الانتماء للوطن) بواقع (٨٦) تكراراً من العينة، اما بالمرتبة الثانية فكان (الانتماء للطائفة) بواقع (٢١) تكراراً من العينة، اما بالمرتبة الثالثة فحصل (الانتماء للعشيرة) بواقع (٢٠) تكراراً من العينة، وبالمرتبة الاخيرة سجل (الانتماء للحزب) بواقع (١٩) تكراراً من العينة، نستنتج من ذلك أن هناك نضوجاً في وعي عينة البحث والمجتمع بشكل عام حول الولاء للوطن مقابل الولاءات الأخرى، إذ احتل المرتبة الأولى، وجاء بالمرتبة الثانية الانتماء للطائفة، وهو يشير الى وجود تكتل طائفي في مجتمع مدينة الناصرية، والذي تم اثارته بشكل كبير وملحوظ بعد عام ٢٠٠٣ من قبل جهات مستفيدة من القضية الطائفية للوصول الى اهدافهم وغاياتهم، أما الولاء للعشيرة فقد حصل على المرتبة الثالثة، مما يدلل على ضعف سلطة القانون في المجتمع، اما الولاء للحزب فقد جاء بالمرتبة الاخيرة، وقد يعود ذلك الى ضعف تأثير الأحزاب في المجتمع نتيجة ضعف الممارسة الديمقراطية داخلها وضعف برامجها وشخصنتها.

أما عينة ممثلي الاحزاب الاسلامية فكانت اجابتهم لهذا السؤال كالأتي، المرتبة الاولى الى (الانتماء للوطن) بواقع (٣٠) تكراراً من العينة، يفترض أن هناك تقدماً واضحاً في الولاء للوطن مقابل الولاءات الأخرى، اما بالمرتبة الثانية فكان (الانتماء للحزب) بواقع (١٩) تكراراً من العينة، يبين أهمية الولاء للحزب مقابل الولاءات الاخرى، كون الحزب يخدم مصالحهم الخاصة قبل المصلحة العامة، اما المرتبة الثالثة فحصل (الانتماء للطائفة) بواقع (١٧) تكراراً من العينة، مما يدلل على ان الطائفية تمثل التنظيمات الحزبية المتنافسة على السلطة، فالحزب الذي يمثل طائفة معينة يعمل على تحفيز افرادها نحو الولاء والتعصب الطائفي حتى يضمن اصواتهم الانتخابية من اجل الوصول الى السلطة، وبالمرتبة الاخيرة سجل (الانتماء للعشيرة) بواقع (١٥) تكراراً من العينة، يبين ان للولاء العشائري ضرورة لدى الاحزاب الاسلامية من أجل الوصول الى السلطة.

جدول (٥)

يوضح رأي العينة العامة والقصدية للجانب الاكثر أهمية بالبرنامج الانتخابي

ما الجانب المثير للاهتمام في البرنامج الانتخابي	تكرار العينة العامة	التسلسل المرتبي	تكرار العينة القصدية	التسلسل المرتبي
توفير الخدمات العامة	٣٣	١	١٥	٢
توفير فرص التعيين للعاطلين	٢٢	٢	١٢	٣
توزيع قطع الاراضي على المستحقين	١٣	٣	٧	٤
رعاية الايتام والارامل	١٢	٤	٤	٦
الاهتمام بشريحة الفقراء والمحرومين	١١	٥	١٩	١
بناء المساكن للمحتاجين	٥	٦	٤	٦
معونة لذوي الاحتياجات الخاصة	٤	٧	٥	٥

في الجدول السابق الذي يوضح توزيع اجابات عينة البحث حول الجانب الاكثر أهمية بالبرنامج الانتخابي، نستنتج من نتائج التحليل الاحصائي، إن عينة البحث العامة قد أعطت أولوية المطالب العامة بنسب متفاوتة، حسب الحاجة التي تراها عينة البحث، وقد جاءت بالمرتبة الاولى (توفير الخدمات العامة) هو الجانب الاكثر أهمية في البرنامج الانتخابي، بينما سجل (توفير فرص التعيين للعاطلين) المرتبة الثانية، مما يدلل على وجود نسبة غير قليلة من العاطلين عن العمل في مدينة الناصرية، وبالمرتبة الثالثة جاءت (توزيع قطع الاراضي على المستحقين)، ما يشير الى أن واحدة من أهم الخدمات العامة مجسدة بتأمين قطعة ارض لكل فرد لا يملك سكن لا زالت تشكل معضلة للحكومات المحلية في مدينة الناصرية، اما (الاهتمام بشريحة الفقراء والمحرومين) حصلت على المرتبة الرابعة، وهو ما يكشف عن وجود طبقة من الفقراء والمحرومين في مدينة الناصرية، تحاول البحث حول ما يخدم مصالحها في البرامج الانتخابية المقدمة من قبل الاحزاب السياسية، وبالمرتبة الخامسة كان الاهتمام ب (رعاية الايتام والأرامل)، والتي تشير الى وجود كم من الايتام والارامل في مدينة الناصرية تحتاج الى الرعاية والاهتمام، اما (بناء المساكن للمستحقين) فحصلت على المرتبة السادسة، مما يؤكد عدم توفير خدمة السكن من قبل الحكومات المحلية، اما (معونة لذوي الاحتياجات الخاصة) فكانت بالمرتبة الاخيرة، ما يشير الى ان هناك شريحة من ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة الى المعونة من قبل الحكومة.

أما عينة ممثلي الاحزاب الاسلامية فكانت اجابتهم لهذا السؤال كالاتي، بالمرتبة الاولى (الاهتمام بشريحة الفقراء والمحرومين) بواقع (١٩) تكرار، حيث تكون هذه الشريحة محط انظار الاحزاب السياسية في مرحلة الانتخابات بسبب العوز الذي تعانيه، مما يجعل التنافس عليها من قبل الاحزاب السياسية لغرض استثمارها للوصول الى السلطة، اما بالمرتبة الثانية (توفير الخدمات العامة) بواقع (١٥) تكرار، وهذا ما يشير الى حاجة المجتمع في مدينة الناصرية الى الخدمات العامة التي اصبحت أولويات المطالب التي تهم الناخبين، وبالمرتبة الثالثة (توفير فرص التعيين للعاطلين) بواقع (١٢) تكرار، وبالمرتبة الرابعة (توزيع قطع اراضي على المستحقين) بواقع (٧) تكرارات، وبالمرتبة الخامسة(معونة لذوي الاحتياجات الخاصة) بواقع (٥) تكرارات، وبالمرتبة السادسة (بناء

مساكن للمحتاجين) بواقع (٤) تكرارات، وبالمرتبة السابعة (رعاية الايتام والارامل) بواقع (٣) تكرارات، وبالمرتبة الاخيرة (أخرى تذكر) بواقع (٢) تكرار. ونستنتج من هذه المعطيات الميدانية ان المثير للاهتمام لأعضاء الاحزاب الاسلامية في بنود البرنامج الانتخابي، يمثل ابسط مقومات الحياة مثل توفير العمل للعاطلين، وتوزيع قطع الاراضي على المستحقين، كذلك بناء المساكن للمحتاجين، تستقطب اصوات الفقراء والمحرومين من عامة الناس.

وهذا ما يؤكد وجود تباين في الاجابة بين العينتين حول الجانب الاكثر أهمية بالبرنامج الانتخابي، في مجتمع مدينة الناصرية، حيث سجل هناك تفاوت بين أولويات العينتين (العامة والقصدية)، يبيّن ان العينة العامة أعطت المرتبة الاولى الحاجة الى (توفير الخدمات العامة)، لانها تعبرّ عن واقع مزرٍ، اما أولوية العينة القصدية من الاحزاب كانت (الاهتمام بشريحة الفقراء والمحرومين) لانها ستعتمد على هذه الشعارات في توفير قاعدة انتخابية من ابناء هذه الشريحة.

جدول(٦)

يوضح رأي عينة البحث العامة حول ما حققته الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ من برامجها الانتخابية

هل حققت الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ ما وعدت به المواطنين في برامجها الانتخابية	التكرار	النسبة
نعم	—	—
كلا	٩٠	%١٠٠
المجموع	٩٠	%١٠٠

في الجدول أعلاه الذي يوضح اجابة العينة العامة للبحث حول ما حققته الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ من برامجها برامجها الانتخابية التي وعدت بها ناخبيها وكانت اجابة عينة البحث بنسبة مطلقة (١٠٠%) كلا. ونستنتج من هذا أن هناك قناعة مطلقة من قبل المجتمع في مدينة الناصرية بأن الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ وليومنا هذا لم تحقق ما وعدت به المواطنين في البرامج الانتخابية.

جدول (٧)

يوضح رأي المبجوثين من العينة القصدية حول نسبة انجاز البرامج الانتخابية للأحزاب بعد الفوز بالانتخابات

نسبة الانجاز	التكرار	النسبة
%٥٠	١٧	%٥٦,٦
%٦٠	٦	%٢٠,٣
%٢٠	١	%٣,٣
%٣٥	١	%٣,٣
%٤٠	١	%٣,٣
%٤٥	١	%٣,٣
%٥٥	١	%٣,٣
%٧٥	١	%٣,٣
%٨٥	١	%٣,٣
المجموع	**٣٠**	**%١٠٠**

كشفت نتائج البيانات الميدانية في الجدول أعلاه الذي يوضح اجابة المبحوثين حول نسبة انجاز البرنامج الانتخابي للأحزاب بعد الفوز بالانتخابات، بالمرتبة الاولى جاءت نسبة الانجاز (٥٠%) بواقع (١٧) تكرار شكل نسبة (٥٦,٦%) من العينة، اما بالمرتبة الثانية سجلت نسبة الانجاز (٦٠%) بنسبة (٢٠,٣%) من العينة، اما المرتبة الثالثة حصلت نسب الانجاز (٢٠%) و (٣٥%) و (٤٠%) و (٤٥%) و (٥٥%) و (٧٥) و (٨٥) على تكرار (١) شكل نسبة (٣,٣%) من العينة. ونستنتج من هذه المعطيات ان نسب الانجاز التي وردت كانت متفاوتة بشكل كبير، مما يدل على عدم وجود نسبة انجاز واقعية تتفق عليها غالبية العينة. وعند المقارنة بين الجدول (٢٠) والجدول (٢١) نجد أن هناك مفارقة كبيرة في النتائج، حيث اكدت بيانات العينة العامة بالإجماع على عدم تحقيق الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ ما وعدت به المواطنين في برامجها الانتخابية، بخلاف العينة القصدية بأعضاء الاحزاب الاسلامية، التي تؤكد بنسبة (٥٦,٦%) ان نسبة الانجاز في البرنامج الانتخابي بعد فوز حزبهم هي (٥٠%).

وهذا ما يؤكد عدم تطابق الاجابة بين العينتين حول نسبة الانجاز في البرنامج الانتخابي، وهو ما يشير الى ان العينة العامة لم تلمس بالواقع أي تحقيق لبنود البرنامج الانتخابي، كذلك النقص الهائل بالخدمات الذي يعانيه المجتمع في مدينة الناصرية، يبيّن مقدار الفساد في الحكومة المحلية لمدينة الناصرية، بخلاف العينة القصدية من المشتغلين بالمشهد السياسي التي ترى ان الحكومات المحلية بعد عام ٢٠٠٣ قد انجزت نسبة (٥٠%) من برامجها الانتخابية، وهذا يعود كونهم جزءاً من هذه الحكومات.

جدول (٨)

يوضح رأي عينة البحث حول أيهما أكثر تأثيراً في القرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣

أيهما أكثر تأثيراً في القرار السياسي	التكرار	النسبة	التسلسل المرتبي
الاحزاب السياسية	٢١	%٦١,٨	١
المرجعيات الدينية	١١	%٣٢,٤	٢
الدستور	١	%٢,٩	٣
الجمهور	١	%٢,٩	٤
المجموع	٣٤	%١٠٠	

اشارت المعطيات الميدانية في الجدول أعلاه الذي يوضح رأي عينة البحث حول أيهما أكثر تأثيراً في القرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، الى ان رأي اغلبية المبحوثين بنسبة (٦١,٨%) تتفق على ان الاحزاب السياسية هي الاكثر تأثيراً في القرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، كون هذه الاحزاب وبالخصوص الاسلامية منها هي التي حكمت العراق بعد عام ٢٠٠٣، وبالمرتبة الثانية حصلت المرجعيات الدينية على نسبة (٣٢,٤%) من العينة، ما يشير الى نفوذ المرجعيات الدينية على الاحزاب الاسلامية التي حكمت العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتأثيرها على القرار السياسي، وبالمراتب الاخيرة حصل (الدستور) و(الجمهور) على نفس النسبة التي شكلت (٢,٩%) من العينة. ما يدلل على ضعف تأثير كل من الدستور والجمهور على القرار السياسي. واذا ما كان مبرراً ضعف تأثير الدستور العراقي على العاملين في المشهد السياسي بفعل عوامل عديدة، فإن ما يثير الاستغراب هو قلة أو ضعف تأثير الجمهور في القرار السياسي وصناعته، وذلك أن القرار السياسي لا شك يستهدف خدمة أو تقديم الخدمة لهذا الجمهور، فهو يوضع من أجل الجمهور وله في معظم الاحيان.

الاستنتاجات

توصلنا ومن خلال ثنايا البحث الى جملة من الاستنتاجات كان أهمها ما يلي :

١. شكلت مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية نسبة محدودة جداً بصورة عامة، نتيجة عدة عوامل في مقدمتها العادات والتقاليد التي تُمارس سطوتها على المجتمع، كذلك الظروف الامنية المتدهورة وغياب سلطة القانون بعد عام ٢٠٠٣، كذلك التسلط الذكوري في المجتمع، اسهم في محدودية المشاركة من قبل المرأة .
٢. كشفت نتائج البحث ان أن الاشتغال في السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ يسمح بقبول مستويات تعليمية منخفضة .
٣. ترى الاحزاب الاسلامية ان الاهتمام بالشأن السياسي واجب ديني، مستغلة من ذلك جهل المجتمع للحصول على الاصوات والمؤيدين من الجمهور بتداعيات الطاعة الدينية، كذلك تأجيج الوضع الطائفي في الدعاية الانتخابية.
٤. كشفت نتائج البحث ان هناك ولاءات متعددة لدى مجتمع مدينة الناصرية يشارك الولاء الى الوطن.

٥.كشفت نتائج البحث ان الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ لم تحقق ما وعدت به في برامجها الانتخابية.

٦.تشير النتائج الميدانية الى ان الاحزاب السياسية والمرجعيات الدينية، هي الاكثر تأثيراً في القرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مع محدودية تأثير كل من: الدستور والجمهور، وهذا يدل على عدم حصر الدولة بمصدر تشريع موحد يتمثل بالدستور .

المصادر

الكتب والبحوث

١. احمد إبراهيم حمزة: السياسة الاجتماعية، ط ١، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥

٢. احمد عطية الله السعيد: المعجم السياسي الحديث، بغداد – بيروت، شركة بهجة المعرفة، بلا سنة نشر

٣. إريك دافيس: مذكرات دولة، ترجمة: حاتم عبد الهادي، ط ١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨

٤. الامم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) , السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة , التقرير الثاني , ٢٠٠٨

٥. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ط٤، ترجمة: د. فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٥

٦. بي. سي. سميث, كيف نفهم سياسات العالم الثالث, ط١ , ترجمة: خليل كلفت, القاهرة, المركز القومي للترجمة, ٢٠١١

٧. توفيق المديني: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧.

٨. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ط ٢، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الثاني، القاهرة,٢٠٠٧

٩. جون ميلنو: الماركسية والحزب، مركز الدراسات الاشتراكية، ١٩٧٠

١٠. حنّا بطاطو: العراق، ترجمة : عفيف الرزاز، الطبعة الاولى، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠

١١. الدكتور يوسف الياس وآخرون قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية، ط ١، العدد ٧٧، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المنامة، ٢٠١٣

١٢. رشيد الخيون: ١٠٠ عام من الاسلام السياسي بالعراق، ط ٣، دبي، المسبار ٢٠١٣

١٣. ريمون بودون: المعجم النقدي في علم الاجتماع, الجزء الأول, ترجمة: وجيه اسعد وفرانسوا بوريكو, دمشق , منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب, ٢٠٠٧

١٤. شمران العجلي: السياسات الاجتماعية في العراق، مراجعة وتحرير: كامل جاسم المرلياتي، ط ١،بغداد،بيت الحكمة، ٢٠١١

١٥. صلاح عبد الرزاق: الإسلام السياسي والدولة الإسلامية المعاصرة, بغداد، دار الحوراء، ٢٠٠٦

١٦. عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الاول، الطبعة ٧، بيروت، دار الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٨

١٧. عبد الغني عماد وآخرون: الحركات الاسلامية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٢١٠٦.

١٨. علي المؤمن: سنوات الجمر، الطبعة الثالثة، المركز الاسلامي المعاصر، دمشق، ٢٠٠٤

١٩. علي وتوت: الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، دراسة تحليلية في سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق (١٩٢١-٢٠٠٣، بيروت، مركز المشرق العربي، ٢٠٠٨

٢٠. فالح عبد الجبار: العمامة والأفندي، ترجمة: امجد حسين، الطبعة الاولى، بيروت، منشورات الجمل، ٢٠١٠

٢١. محمد محمود الجوهري: أسس البحث الاجتماعي، عمان، دار المسيرة، ط ١، ٢٠٠٩

٢٢. منى عطية خزام خليل: العولمة والسياسة الاجتماعية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠

٢٣. موريس دوفرجيه: الأحزاب السياسية،ترجمة : علي مقلد وعبد الحسن سعد،بيروت،دار النهار، ط٣، ١٩٨٠,.

٢٤. يوسف الياس وآخرون: قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية، ط ١، العدد ٧٧، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المنامة، ٢٠١٣

الانترنيت

١. حمزة حامد: الأحزاب السياسية في العراق وتحديات الواقع، موقع عراق ٢٠٢٠، وقت الدخول ٢٠١٧/٣/١٦، بحسب الرابط: http://www.iraq2020.org/print_top.php?id_top=85&p=topics&parm=id_top

٢. فالح عبد الجبار وأسماء جميل: الأحزاب السياسية في العراق، موقع دراسات عراقية، وقت الدخول ٢٠١٧/٣/١٤، بحسب الرابط: http://www.iraqstudies.com/featured7a.html

٣. محمد الهجابي، في كيف يجري ابتذال مفهوم البرنامج السياسي، الحوار المتمدن، العدد (٣٥٢٣) في ٢٠١١/١٠/٢٢، وقت الدخول ٢٠١٧/٣/١٢، بحسب الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=280638

الأجنبية

1. Hofmeister,W and Grabow,K.(2011). Political Parties Functions and Organisation in Democratic Societies . Konrad Adenauer Stiftung. Singapore. 1ST Edition.
2. Paz,J and Espina,M . (2011) . América Latina y el Caribe: La politica social en el nuevo contexto – Enfoques y experiencias . UNESCO